Route Educational & Social Science Journal

Volume 6(11); December 2019

Artical History

Received/ Geliş 14.12.2019 | Accepted/ Kabul 30.12.2019 | Available Online/yayınlanma 30.12.2019.

THE PRINCIPLE OF MORPHOLOGY IN SEBOYE BOOK, THEORIES OF METHODOLOGY IN THE MODERN LINGUISTICS

أصول الصرف العربي في كتاب سيبويه

نظرات منهجية في ضوء علم اللغة الحديث

د. أحمد صفاء عبد العزيز

الأستاذ المساعد في قسم اللغة العربية

جامعة الأنبار

Dr . Ahmed safaa abdulazee

University of anbar

ملخص

لما كان الصرف العربي لصيق النحو العربي في نموّه الأول لم تكن هناك معايير فاصلة بينهما لكن بمرور الوقت بدأ النحاة يفصلون المادتين عن بعضهما بعضاً ، وذلك هدف بحثنا هذا للكشف عن أصول الصرف العربي مفصولة عن أصول النحو، وكان ميدان بحثنا كتاب سيبويه ، أهم كتاب نحوي وفي الوقت نفسه فقد كان كتاب سيبويه الفكر اللغوي العربي المتمثّل بالمدرسة البصرية، وقد حاولنا أن نقارنَ بين القدماء والمحدثين ممهدين في بحثنا لنبذة عن الأصول ثم أتبعناه بمطالب ثلاثة تمثّل الأصول الثلاثة للنحو العربي (السماع ، القياس ، استصحاب الحال) ، وانتهى البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات .

الكلمات المفتاحية : أصول الصرف ، سيبويه، سيبويه والمحدثون .

Abstract

The Principle of Morphology in Seboye Book, Theories of Methodology in the modern linguistics.

In this research the main focus is on the principle of Morphology away from the principle of grammar in one of the best morphology books for Seboye, As this is representing the main Arabic concept.

Also, here we tried to compare between the ancients and modernists in this research. there are three requirements, first part is "Listening", second is" Measuring and analyzing", third and the final is" Mention the principle / origin".

All the results that we got from here in addition to the main resources can be found at the end of this research.

المقدمة:

لما كان علم الصرف قرين علم النحو في بدايات النشأة والتكوين المنهجي لعلوم العربية؛ فقد اختلطت دراستهما –كما اختلطت اصولهما– حتى لا تكاد تجد كتابا مستقلا في أصول الصرف العربي؛ اكتفاء بالنحو. ولربما في هذا الفعل شيء من صواب النظر في وقت ما . غير أنّه لم يعد مقبولا كل القبول في زمن تطوّر العلوم عامة والعلوم اللغوية على وجه الخصوص.

ولما كان النظر في الكلمات مفردة قبل تركيبها في الجمل يختلف عن النظر إليها داخل الجملة وهي تشكّل النص النحوي، كان لزاماً أن تكون أوجه الدراسة مختلفة، فقد تتقارب في جوانب وتتباعد في جوانب أخرى، –وما أكثرها– لذا جاء هذا البحث ليسلّط الضوء على أصول وقواعد وقوانين تحكم علم الصرف في الكتاب الموسوعي الأول في نحونا الذي شمل أصول وفروع علم العربية بما حواه من مادة مهمة وضخمة ألا وهو (كتاب سيبويه) لتقارب بها والمنهج العلمي المعاصر في علم اللغة الحديث، لتوضّح الشبه والاختلاف، وإلى أي مدى يتقاربان أو يبتعدان . وكذلك لمحاولة النظر – بتجرد – إلى أصول الصرف العربي التي يمكن لها – بتضافر الجهود– ان تأخذ مناحي جديدة خلّاقة في الدرس اللغوي العربي.

وقد جاء البحث على ثلاثة مطالب يسبقها تمهيد تكلمّنا فيه عن معنى الأصول، وبيّناها بشيء من الإيجاز.

فكان المبحث الأول بعنوان: (السماع)، وهو الأصل الأول للصرف العربي، تتطرق فيه إلى شروطه، وإجراءاته النظرية، والعملية.

وأمّا المبحث الثاني: فكان (القياس والتعليل)[1] وهو الأصل الثاني، الذي بموجبه توصّل العلماء إلى المستوى الصوابي الصحيح والمقبول إذ لم يرد فيه سماع عن العرب مبينا إياه وفق ما جاء عند سيبويه. وأمّا (التعليل) فقد أوضحت فيه منهج سيبويه في بناء العلة، وتفسير ظواهر العلة في باب الكلمات.

وأمّا المبحث الثالث والأخير: فهو (استصحاب الحال) الذي لم يذكره سيبويه نصاً باسمه إلا أنّه يفهم من كلامه وحديثه، وقد ذكرنا أهميته، ودواعيه في الدرس اللغوي، عارضين هذه المباحث كلها على اللغة الحديث – كل في بابه– ؛ لتيسير النظر والمقارنة.

متبعين البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم ما توصّل إليه البحث من نتائج وبعض التوصيات التي يرومها البحث.

وقد استعنت في عملي بالمصادر – قديمة وحديثة– التي لها ارتباط وعلاقة ببحثي.

هذا وأسأل الله العظيم التوفيق والسداد فمنه العون والسداد .

التمهيد

الأصل / لغة واصطلاحا

لغة: أصل: والأصل واحد الأصول[2].

والأصل هو أسفل كل شيء، منه قوله تعالى: أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ.[3]

قال الفيومي : " وَاسْتَأْصَلَ الشَّيْءَ ثَبَتَ أَصْلُهُ وَقَوِيَ ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى قِيلَ أَصْلُ كُلِّ شَيْءٍ مَا يَسْتَنِدُ وُجُودُ ذَلِكَ الشَّيْءِ إلَيْهِ فَالْأَبُ أَصْلٌ لِلْوَلَدِ، وَالنَّهْرُ أَصْلٌ لِلْجَدْوَلِ، وَالْجَمْعُ: أُصُولٌ، ... وَالْأَصِيلُ الْعَشِيُّ وَهُوَ مَا بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ إلَى الْغُرُوبِ وَالْجَمْعُ أُصُلٍ بِضَمَّتَيْنِ وَآصَالٌ " [4] .

1 سبب جمعنا القياس والتعليل معا بسبب وجود الرابط بين الأمرين في كتاب سيبويه فبعضهما يكمل الآخر .

2 ينظر الصحاح، ولسان العرب ، والمصباح المنير، مادة أصل .

3 سورة إبراهيم، الآية: 24 .

4 المصباح المنير: 1/ 16، مادة (أ ص ل) .

وأمّا اصطلاحاً: فلم يضع السابقون تعريفاً لأصول الصرف اكتفاء بأصول النحو، فقالوا أصول النحو هي: " علم يبحث فيه عن أدلة النحو الاجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل"[1] .

وقصدوا بذلك الصرف معه أيضاً، غير أنّنا يمكن أن نضع له تعريفا مجتهدين وفق عصرنا الحاضر وبأسلوبه فنقول: "هي الأسس التي يتم بموجبها إثبات بنية الكلمة العربية – صوتا وصرفا ودلالة – بما يوافق سنن العرب في ألفاظها " فإنّنا نلحظ في هذا التعريف انحيازه للجانب اللفظي وحده وشموليته لمختلف مستويات الدراسة اللفظية من حيث الصوت الذي هو أصغر جزء في تشكيل الكلمة (الفونيم) phoneme، وكذلك يشمل اجتماع الأصوات اللغوية لتشكيل الكلمة (المورفيم) morpheme ثم معنى هذه الكلمة وما تؤدي إليه (السيمياتك) semiotic .

أصول الصرف في كتاب سيبويه[2]

تنقسم أصول الصرف في كتاب سيبويه إلى ثلاثة أقسام، وهي :

الأول: السماع ، والثاني: القياس والتعليل، والثالث: استصحاب الحال .

وهي الأصول التي اعتمدها سيبويه في كتابه بعضها مذكور وبعضها يفهم من خلال كلامه .

أصول الصرف في نظر المحدثين .

لقد تكلّم المحدثون عن هذه الأصول في دراساتهم المختلفة، وقد تشعبت هذه الدراسات وتفرّقت في أكثر من كتاب كلٌ يتكلم على حسب منهجه وطريقته العلمية في التأليف، ولعل هذه الأصول والقواعد الكلية التي نروم البحث فيها هي قواعد عامة صالحة للغات الإنسانية كلها، فسوسير مثلاً يتكلّم عن القياس [3] في كتابه (علم اللغة العام)، وعن السماع أيضا، وغيرها من موضوعات هذا العلم، وغيره ممّن ألّف في اللغات

1 الاقتراح في أصول النحو: 21 .

2 ينظر رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير بعنوان الأصول في كتاب سيبويه .

3 ينظر: علم اللغة العام: 184 .

المبحث الأول : السماع

وهو أصل الأصول الذي يرجع إليه في الشاهد اللغوي، فهو الخطوة الأولى لوضع القواعد الصرفية قياسا عليه، ولما كان كتاب سيبويه أول كتاب نحوي صرفي يصل إلينا بهذه الدقة وذلك العلم فإنّ منهج السماع الصرفي فيه يمثل تعبيراً صادقاً عن هذا الأصل الركين ، يقول ابن جني: " أدلة النحو ثلاثة: السماع والإجماع والقياس"[1] ، فالسماع من أدلة النحو، وسمّاه ابن الانباري بالنقل[2]، وقد يُعبّر عنه بتعبير آخر وهو (الاستقراء)[3] .

فالسماع أو النقل أو الاستقراء تؤدّي معنى واحداً هو أخذ اللغة وسماعها من متكلميها مشافهة، وفق الضوابط العلمية .

يقول الدكتور تمام حسان: " إنّ تاريخ دراسة اللغة العربية ليعرض علينا في بدايته محاولة جديدة لإنشاء منهج وصفي في دراسة اللغة يقوم على جمع المادة، وروايتها ثم ملاحظة المادة المجموعة واستقرائها، والخروج بعد ذلك بنتائج لها طبيعة الوصف اللغوي السليم"[4]؛ لذلك فإنّ منهج السماع يعد ركيزة أساسية في المنهج الوصفي المعاصر إذ " لم تنشأ الدراسات اللغوية العربية في ظل فكرة التتبع التأريخي للغة ، ولم تهتم بهذا الجانب أصلا، ولهذا لا استبعد تأثّر المنهج الوصفي الغربي في البحث اللغوي بالمنهج الوصفي عند العرب"[5]، وسنعرض لمنهج سيبويه في السماع من خلال النقاط الآتية:

أولاً: سماع اللغة:

لم يتخذ سيبويه منهجاً واحداً أو طريقا واحدة لسماعه عن العرب فكان سماعه من طريقتين :

الأول: السماع المباشر عن العرب .

والآخر: السماع عن طريق شيوخه الذين سمعوا من الأعراب ورحلوا إليهم .

1 الخصائص: 27/1 .
2 ينظر: الاصول في النحو: 39/1 .
3 ينظر: المقرب: 67 .
4 اللغة بين المعيارية والوصفية: 22-23 .
5 المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: 35 .

وقد كثرت في كتاب سيبويه وهو ينقل عن العرب مباشرة، قال في باب ما جاء معدولا عن حده من المؤنث: " تقول هذا حذام ورأيت حذام قبل، ومررت بحذام قبل، سمعت ذلك ممن يوثق بعلمه"[1]، وقال في موضع آخر: " واعلم انّ فعال جائزة في كل ما كان على بناء فَعِل أو فَعُل أو فَعَل، ولا يجوز من أفْعَلتُ، لأنّا لم نسمعه من بنات الأربع، إلا أنّ تسمَعَ شيئاً فتجيزه فيما سمعت ولا تجاوزه"[2] ، وما جاء عند سيبويه مصدقاً فيه بالسماع بنفسه ومستشهدا عليه من كلام العرب قوله في باب (الساكن الذي تحركه في الوقف) قال: " وذلك قولك: ضَرَبتُهُ ، اضْربه و قَدَه، ومِنَه، وعَنَهُ، سمعت ذلك عند العرب ألقوا عليه حركة الهاء حيث حركوا لتبيانها، قال الشاعر، وهو زياد الأعجم:

عجبتُ والدهرُ كثيرُ عجبهُ من عَنزَيّ سبي لم أضرِبهُ

وقال أبو النجم: " فَقَرَبَنْ هذا وهذا أزْحِلُهْ

وسمعنا بعض بني تميم من بني عدي يقولون: قد ضربته ، وأخذته"[3] .

وأمّا نقله عن شيوخه فإنّه يذكر أسماء من ينقل عنهم من الشيوخ جاء في باب ما ينصرف وما لا ينصرف قول سيبويه: "وقد جعل بعض الشعراء ثماني بمنزلة حذار، حدثني أبو الخطاب أنّه سمع العرب ينشدون هذا البيت غير منون، قال:

يحدو ثمانيَ مولعاً بلقاحها حتى هممن بزيغة الأرتاج[4]

نلاحظ ذكره لاسم شيخه أبي الخطاب[5].

وجاء في باب (تحقير بنات الحرفين) قوله: " ومن ذلك أيضا (سل)؛ لأنّه من سألت فإن حقّرته، قلت: سؤيل، ومن لم يهمز قال: سويل، لأنّ من يهمز يجعلها من الواو بمنزلة خاف يخاف،

1 الكتاب: 279/3 .
2 الكتاب: 280/3 .
3 المصدر نفسه: 179/4 .
4 المصدر نفسه : 3/ 231 .
5 هو أبو الخطاب (الأخفش الكبير، واسمه عبد الحميد بن عبد الحميد ، وكان ديّناً ورعاً ثقة، وهو أول من فسّر الشعر تحت كل بيت، قيل توفّي سنة 177هـ ، ينظر ترجمته: مراتب النحويين:33 ، وبغية الوعاة: 74/2، والأعلام: 59/4 .

أخبرني يونس أنّ الذي لا يهمز يقول: سلته فأنا أسأل وهو مَسُوْل إذا أراد المفعول"[1] ، وهنا أيضا يذكر ممّن ينقل عنهم من العرب، وهو شيخه يونس بن حبيب (ت:182هـ)[2]، وقد يذكر الذين ينقل عنهم لأجل التثبيت بالوصف جاء في باب تحقير كل حرف كان فيه قال: " أخبرني من أثق به أنّهم يقولون : ضربته حتى اتكأته؛ أي حتى أضجعته على جنبه الأيسر "[3] ، وقد ذكر بعض الأمثلة فيما تقدّم، وهو يؤكّد مبدأ الثقة والأمانة فيما ينقل[4] .

فالأمانة العلمية، والتثبّت من الراوي هو أهم مبدأ اعتمده سيبويه في سماعه من المتكلمين باللغة، وكذلك فإنّ سيبويه حصر الاستشهاد باللغة جغرافياً في مناطق محددة لم تتأثّر بالمحيط الخارجي الذي يؤثّر على سلامة اللغة الفصيحة التي كانت سائدة عند الناس في ذلك الوقت، فقد أكثر سيبويه الاستشهاد من قيس وتميم وأسد ثم هذيل وبعض الطائيين، ولم يأخذ عن غير من ذكر من قبائل العرب، ولا عن حضري أو مخالط الحضر كلخم وجذام وتغلب ونمر وبكر وعبد القيس وأزد عمان، وأهل اليمن وبني حنفية وسكان اليمامة وسكان الطائف، ولا من ثقيف وحاضرة الحجاز لمخاطلتهم الأمم وقت الاخذ عنهم، وكانت صنائع المأخوذ عنهم اللصوصية والرعي والصيد، وهم أقوى نفوسا لهم أنفة تمنعهم من الخضوع لغيرهم[5].

من خلال ما تقدّم يتبين لنا أنّ سيبويه اتخذ لنفسه منهجاً يعد منهجاً غاية في السلامة في وقتنا الحاضر، فنجد أنّه اعتمد الوصفية، وذلك بأخذه عن عربي واحد أو عربين اثنين[6]، وهو الذي يعرف في المنهج الوصفي الحديث بـ (الراوي أو مساعد الباحث) كونه الممثل الحقيقي للغة التي يراد جمعها وتقعيدها[7].

1 الكتاب : 450/3 .

2 هو يونس بن حبيب الضبي بالولاء قال عنه أبو عبيد: " اختلفت إلى يونس أربعين سنة أملأ كل يوم ألواحي من حفظه" وقال ابن قاضي شهبة: " وهو شيخ سيبويه الذي أكثر عنه النقل في كتابه"، ينظر ترجمته: بغية الوعاة: 365/2، والأعلام للزركلي: 361/8 .

3 الكتاب: 465/3 .

4 لمزيد من الأمثلة والشواهد ينظر: الكتاب : 345/1 ، 379/1 ، 304/1 ، 294/3 ، 173/4 .

5 ينظر: ارتقاء السيادة في أصول النحو: 48 .

6 ينظر: الكتاب: 300/3 ، 413/2 ، 420/2 .

7 ينظر: كتاب سيبويه في دائرة ضوء علم اللغة الحديث: 33 .

ومن مزايا سماع سيبويه أنّه يذكر إضافة إلى ما كثر في الاستعمال وشاع في اللغة أنّه يذكر الشاذ الذي لا يقاس عليه، وهذا باب من أبواب الدقة والأمانة والتحري ، جاء في باب المقصور والممدود، قوله: " وقالوا غرى يغري غرىً وهو غرٌ، والغراء شاذ ممدود كما قالوا: الظماء. وقالوا: رضي يرضى وهو راضٍ وهو الرضا ... وأمّا الغرّاء فشاذ "[1]، وجاء في باب الهمز: " أقبية واحدها قباء، وأرشية واحدها رشاء، وقالوا: ندىً واندية، فهذا شاذ "[2]، وغيرها الكثير من المواطن التي يذكر فيها الكلام الشاذ جنبا إلى جنب المطرد الشائع مع التنبيه عليه وترك القياس عليه[3]، والسماع بعد ذلك لا يردّه شيء عند سيبويه لا برأي نحوي أو علة ما، ما لم يكن له نظير من كلام العرب[4]، قال سيبويه: "وأمّا يونس وناس من النحويين فيقولون اضربان زيدا، واضربنان زيداً، فهذا لم تقله العرب وليس له نظر في كلامها. ولا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم"[5] .

وأمّا وقت السماع أو الزمن الذي يتوقف فيه السماع، لانقضاء عصر الفصاحة، فالنحاة فيه على اختلاف واضح، فمنهم من اتّسع فيه ليدخل فيه زمن المولدين، ومنهم من اقتصر على زمن ابن هرمة (ت:176هـ) جاء عن الأصمعي قوله: " ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج"[6]، وسيبويه مات بعد ابن هرمة بأربع سنين فقد ألزم سيبويه نفسه بمرحلة الاحتجاج المتفق عليها بين البصريين فقد استشهد بشعر لشعراء جاهليين وأمويين ضمن عصر الاحتجاج اللغوي ممّن عاشوا وماتوا في عصور الاحتجاج[7].

فهذه هي منهجية سيبويه للاحتجاج بالسماع، وطريقة أخذه للمسموع، فهو يهدف منها إلى الآتي:

أولاً: ضبط المفردات اللغوية ضبطاً صواباً من خلال تدوين المسموع وتسجيله بأدق صورة وعبارة.

1 المصدر نفسه: 538/3 .
2 المصدر نفسه: 541/3 .
3 ينظر : الكتاب: 15/1 ، 114/2 ، 339/3 ، 40/4 ، .... وغرها الكثير من المواضع .
4 ينظر: الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه، واثره في تأريخ النحو: 368 .
5 الكتاب: 527/3 .
6 الاقتراح: 58 .
7 ينظر: مبادئ تأصيل السماع عند سيبويه: 117 .

ثانياً: المحافظة على لغة قياسية فصيحة في زمان بعينه ومكان بعينه –تبعاً لساكنيه– مع تسجيل ما خالفها والتنبيه عليه.

ثالثاً: جمع ما خالف الأصول[1]؛ لأنّ ما وافق الأصول كان على القياس، وهو ما يشير بذلك إلى ما قاله الخليل بن أحمد في باب الإضافة: "قال الخليل: كل شيء من ذلك عند لغة العرب تركته على ما عدلته عليه وما جاء تاماً لم تحدث العرب فيه شيئاً فهو على القياس" مع محاولة تأويله تأويلاً مناسبا يسيراً ليتفق والقياس[2]. وسيأتي في البحث تفصيله إن شاء الله.

من كل هذا يتبين لنا أنّ أصل السماع هو إجراء عملي يتبعه المنهج الوصفي في تقعيد اللغة –لغة ما– وذلك من خلال المحاور الآتية:

أولاً: السماع المباشر والتسجيل، أو السماع غير المباشر ممّن له الثقة فيما ينقل، وقد التزم به سيبويه أيّما التزام.

ثانياً: إنّ اللغة المنطوقة التي حرص سيبويه على الاستعانة بها وملاحظتها بدقة لهي دليل قاطع على سلامة المنهج المتبع[3]؛ لا عمّا يتهم به الأولون من أنّهم اعتمدوا على اللغة المكتوبة دون اللغة المسموعة[4] فلا يوجد في كتاب سيبويه في نقله اللغة (أنّه قرأ شيئاً) بل الثابت أنّه سمع وأخبر وحُدّث من الثقات في أكثر من ثلاثين موضعاً من الكتاب[5]؛ فإنْ كانوا يقصدون القرآن الكريم. فهو قليل قياساً بكلام العرب نثرهم وشعرهم الذي استشهد به، ولو فرضنا –جدلاً– هم اعتمدوا على القرآن الكريم. وهو مكتوب فلا حرج عليهم اطلاقاً؛ ذلك أنّ القرآن الكريم مروي بالمشافهة والتواتر والتوقيف، فهو ((صوتاً) (الأداء) و(صورة) (الكتابة)).

فهو قليل قياساً بكلام العرب نثرهم وشعرهم الذي استشهد به، ولو فرضنا جدلاً أنّهم اعتمدوا على القرآن الكريم – وهو مكتوب– فلا حرج عليهم إطلاقاً ذلك أنَّ القرآن الكريم مرويٌّ بالمشافهة والتواتر والتوقيف فقد تمَّ تأديته صوتاً (أداءً) وقراءة –صورةً– (كتابة)، وبذلك تبطل هذه الحجة من الأساس،

1 ينظر: الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو: 36/1.
2 ينظر: الكتاب: 462/3 .
3 ينظر: كتاب سيبويه في دائرة ضوء علم اللغة الحديث: 36.
4 ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: 31–32.
5 وقد تقدمت الامثلة بهذا الصدد.

بل وإنّ من مظاهر عنايته باللغة المنطوقة ، وصْفُهُ الأصوات اللغوية، واختلاس الحركة، جاء في (باب الإشباع في الجر والرفع) قال: " فأمّا الذين يشبعون فيمططون، وعلامتها واو وياء وهذا تحكمه لكَ المشافهة"[1].

لذا فإنّ سيبويه أولى للغة المنطوقة أهمية كما تقدّم ليؤكد منهجه الوصفي الذي سار على هديه من خلال ملاحظة الظواهر اللغوية الجارية على لسان المتكلمين على اختلاف لهجاتهم[2]، بل ما يؤكّد منهجه الوصفي السماعي في ملاحظة المفردات العربية المبدأ الذي فطن اليه وهو عدم الاقتصار على الإصغاء وحده بل على التحديق وملاحظة وجه تعابير وجه المتكلم[3] .

ثالثاً: تحديده لزمن السماع ومكانه في منهجه، لا يعني القصور في استقراء العينات اللغوية[4]؛ ذلك أنّ الغاية من عمل سيبويه ومن قبل شيوخه هو الحفاظ على المستوى الصوابي الذي يمكّنهم من حفظ لغة القرآن الكريم الذي نزل بهذه اللغة، في ذلك الوقت وهو ما اصطلح عليه (اللغة الفصحى) أو (الكلام الفصيح)، وهذا المبدأ يؤكّده علم اللغة الحديث فقد أكد دي سوسير على أنّ الدراسة الوصفية للغة يجب أنْ تقتصر علة زمن بعينه وهو ما يصطلح عليه بـ (الدراسة التزامنية CONCURRENT – STUDY) واستبعد الدراسة التعاقبية وذلك بسبب ثبات خصائص اللغة واستقرارها مع اختلاف المكان وبيئات المتكلمين[5].

على أنّنا لا ننكر ذكر سيبويه لبعض اللهجات التي يسمعها[6]، وذلك لورودها في كتاب الله تعالى أو لقربها من اللغة القياسية، ولكنّه يشير ويقارن؛ ليتسم عمله بالشمول والإحاطة .

ومع هذا التقارب الكبير بين منهج سيبويه في السماع والمنهج الوصفي الحديث تبقى للغتنا العربية خصائصها المميزة التي تنماز بها عن غيرها، وإن كان هناك من اختلاف في بعض إجراءات المنهج بين القديم والحديث إنّما هو يعود إلى اختلاف اللغات أنفسها ولكل لغة ظروفها وطبائعها .

---

1 الكتاب: 202/4 .
2 ينظر: كتاب سيبويه في دائرة ضوء علم اللغة الحديث: 36 .
3 ينظر: المصدر نفسه: 46 .
4 ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها: 35 .
5 ينظر: علم اللغة العام: 105-106 .
6 الكتاب: 358/1، و 55/2 ، و 533/3 ، و 177/4 ... .

المبحث الثاني : القياس والتعليل

القياس/ لغة: "قاسَ الشيء يقيسه قيسا وقياسا واقتاسه وقيّسه اذا قدره على حاله ... والمقياس المقدار ... والمقياس ما قيس به ... ويقال: قايست بين شيئين اذا قارنت بينهما"[1]، أو " وهو يقتاس بأبيه اقتياسا؛ أي يسلك سبيله ويقتدي به"[2].

وأمّا اصطلاحاً في باب النحو: فـ " هو حمل غير المنقول على المنقول إذا في معناه"[3]، وعرّفه من المحدثين العرب الدكتور عباس حسن بقوله: " محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية وحمل كلامنا على كلامهم في أصول المادة وفروعها وضبط الحروف وترتيب الكلمات وما يتبع ذلك"[4].

وعرّفه الدكتور مهدي المخزومي بقوله: " حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سُمِعَ، وحملُ ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة، وحفظته ووعته من تعبيرات واساليب كانت قد عرفت أو سرقت" [5] .

هذه تعريفات العرب قديمهم وحديثهم للقياس، ورب وجه شبه قريب بين هذه التعريفات وتعريف دي سوسير صاحب المدرسة النظرية البنيوية الوصفية بقوله : "والصيغة القياسية هي الصيغة التي صنعت طبقا لنموذج صيغة أخرى أو أكثر حسب قاعدة معينة"[6]، فهو يعتمد على وجود نموذج والمحاكات النظامية له ، وهو المسؤول عن جميع التغييرات الاعتيادية غير الصوتية التي تحدث للجزء الخارجي للكلمات[7]، وبعد وترى المدرسة السلوكية أن اللغة عادة من العادات التي تكتسب من القياس والمحاكات [8] .

ويخرج بين المفهومين القديم والحديث للقياس فإنّ النتيجة باتفاقهما هي :

1 لسان العرب: 3793/5 ، وينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلام: 5697/8 .
2 مختار الصحاح: 560 .
3 الاقتراح في اصول النحو: 79، وينظر: ارتقاء السيادة: 61 .
4 اللغة والنحو بين القديم والحديث: 22 .
5 في النحو العربي نقد وتوجيه: 20 .
6 علم اللغة العام: 184 .
7 ينظر: المصدر نفسه: 184 .
8 ينظر: المدرسة السلوكية: 18 .

أولاً: وجود أصل للقياس عليه.

ثانياً: وجود فرع يراد له الإنشاء والتكوين .

ثالثا: وجود علاقةٍ ما .

وإن ارتباط القياس بالصرف وصوغ الكلمات وثيق ومهم؛ وذلك للحاجة الماسة إلى الكلمات الجيدة لتوضع في قوالب الجمل المعهودة في ذهن المتكلم ويقع المصوغ القياسي في :

1. مجال الأصوات اللغوية، فقد تتمثّل في باب الإعلال والإبدال وقاعدة تنافر الحروف وغيرها ممّا له علاقة بالتجانس الصوتي.
2. مجال الصرف (الكلمة المفردة)، فقد دخله القياس بدرجة أقوى من المجال الأول وهو مدار بحثنا، وذلك من قبل الاشتقاق والنسب والتصغير وجموع التكسير وغيرها .
3. مجال التركيب (النحو) : وكما قال الكسائي فيه:

إنّما النحو قياس يتبع وبه في كل علم ينتفع

4. مجال الدلالة: وهو ضعيف من حيث القياس؛ لأنّ اللغة أصغر من المعاني والموجودات تختلف عنها، وهي نظرة عامة اللغويين[1].

وقد اتخذ سيبويه من القياس أصلا من أصول استنباط ودراسة اللفظ العربي، وله فيه مناحٍ شتّى تعبّر عن أهمية هذا الباب في دراسة اللغة وحفظها وتطويرها، وسنعرض موجزين ما أمكن لمنهج سيبويه في القياس :

أولاً: إنّ القياس لا يكون إلا على ما كثُر في كلام العرب، فلا يقاس على القليل ولا على الشاذ، قال: " ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس"[2] .

ومن أمثلة ذلك قوله: " وأعلم أنّك إذا أضفت إلى ممدود منصرف فإنّ القياس والوجه أنْ تقرأه على حاله؛ لأنّ الياءات لم تبلغ غاية الاستثقال، ولأنّ الهمزة تجري على وجوه العربية غير معتلة مبدلة، وقد

1 ينظر: القياس في اللغة بين علماء العربية ، دي سوسير: 12-13 .
2 الكتاب: 402/2 .

أبدلها ناس من العرب كثير على ما فسّرنا بجعل مكان الهمزة واواً "[1] ، وجاء في باب (جمع الرجال والنساء)، قال: " فمن ذلك إذا سمّيت رجلاً بزيد أو عمرو أو بكرٍ، كنت بالخيار إن شئت قلت: زيدون، وإن شئت قلت: أزيادٌ، كما قلت: أبيات ... قال الشاعر وهو رؤبة

... **أنا ابن سعدٍ أكرم السعدينا .**

والجمع هكذا في الأسماء كثير، وهو قول يونس والخليل"[2]، ثمّ تتوالى استشهادات سيبويه اللغوية لهذه القضية من كلام العرب .

ومن أمثلة القياس لديه ما جاء في باب تكسير الواحد للجمع: "وقد يحق إذا جاوز بناء أولى العدد على فعلةٍ، نحو : حجر وأحجار وحجرة ، قال الشاعر :

كرام حين تنكفت الأفاعي إلى اجحارهم من الصقيع

ونظيره من المضاعف حب وأحباب وحببة، ونحو: قلب وأقلاب وقلبةٍ ، وخرج وخرجةٌ ... وهو كثير "[3]، و " الفعالُ كثير في المضاعف، نحو: جلال وقباب وجباب" [4]، في بجلٍ وقبٍ وجبٍ .

وجاء في باب الفواصل والقوافي: " وأمّا القوافي فنحو قوله – وهو زهير– :

وأراك تفري ما خلقت وبع ض القوم يخلق ولا يفر

وإثبات الياءات والواوات أقيس الكلامين ، وهذا جائز عربي كثير"[5] .

ثانياً: القياس على التعليل :

قد يقيس سيبويه على ما قلّ في كلام العرب؛ وذلك إذا كان وارداً عنهم سماعاً كثيراً وله وجه من التعليل المقبول، قال: " وسألت الخليل عن قول العرب ما أميلحه، فقال: لم يكن ينبغي ان يكون في

1 الكتاب: 351/3 .
2 نفسه : 2/ 153 .
3 نفسه: 557/3 .
4 الكتاب: 580/3 .
5 نفسه: 185/4 ، وللمزيد من الأمثلة ، ينظر: الكتاب: 511/4 ، 258 ، 266 ، 397 ، 424 .

القياس؛ لأنّ الفعل لا يحقر ... ولكنّهم حقّروا هذا اللفظ وإنّما يعنون الذي تصفه بالملح ، كأنّك قلت: مليّحٌ، شبّهوه بالشيء الذي تلفظ به وأنت تعني شيئا آخر "[1] .

ويريد سيبويه من هذا حفظ لغة العرب إنْ كانت العرب قد قالته، وقد التزم بما التزم به العرب أنفسهم في ألفاظهم، فلم يجز سيبويه غير هذه اللفظة، قال معقبا على ذلك: " وليس شيء من الفعل ولا شيء ممّا سمّي به الفعل يحقّر إلا هذا وحده، وما أشبهه من قولك: ما أفعله "[2] .

وهو يعقّب على القياس: " ولو أنّ هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يلتفت إليه "[3] .

ويمكن لنا من خلال عمل سيبويه في الكتاب أن نستنتجَ الآتي:

1. القياس هو المستوى الصوابي، قال: " وأمّا يونس فقوله: هذا أمّي كما ترى وهو القياس والصواب"[4] .
2. القياس نظير السماع، وإن لم تقله العرب فهو يساوي بينهما، إذ يقول: "وهو القياس وقول العرب"[5] .
3. القياس هو الدليل في الحكم قال يدعم آراء النحاة بالقياس: "فإن سميت المؤنّث بعمرو أو زيد، لم يجز الصرف، هذا هو قول ابن ابي اسحاق وأبي عمر فيما حدثنا يونس: وهو القياس؛ لأنّ المؤنّث أشد ملاءمة للمؤنث، والأصل عندهم أنْ يسمى المؤنّث بالمؤنّث، كما انّ أصل تسمية المذكّر بالمذكّر، وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو؛ لأنّه على أخفّ الأبنية "[6] فإنّ قياس سيبويه هذا يتصف بالواقعية المتصلة اتصالاً مباشراً بكلام العرب ومتابعة الظواهر اللغوية الجارية على السنتهم[7] .

1 الكتاب: 477/3 .
2 المصدر نفسه: 477/3 .
3 المصدر نفسه: 20/2 .
4 الكتاب: 472/3 .
5 المصدر نفسه: 21/2 .
6 المصدر نفسه: 242/3 .
7 ينظر: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: 72 .

إنّ منهج القياس الصرفي في كتاب سيبويه ليقترب كثيراً ممّا شاع في الوقت الحاضر من مفاهيم علم اللغة الحديث فهو على ما يبدو يمتزج بمبدأ الابتكار اللغوي بصورة عامة، فالقياس ما أنْ ينتهي من عملهِ حتى يظهر التقابل بين الحالة القديمة (HONORM) والحالة الجديدة (HONOR : HONOREM) وكافة التقابل الناتج عن تطور الأصوات[1] .

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ أصحاب الاتجاهات الوصفية الحديثة (SYNCHRONIC) لم يتطرّقوا إلى القياس إلا في مجال الصرف (صيغ الكلمة المعجمة)، وأمّا مجال الأصوات فلم يرد ضمن موضوعاتهم القياسية[2]، وهذا ظاهر بين تعريفاتهم وقد مرّ بنا تعريف دي سوسير آنفاً بقوله: " صيغة صنعت على منوال صيغة أو صيغ أخرى طبقا لقاعدة ما "[3].

وما ذهب إليه سيبويه في قضية القياس على التعليل أحياناً هو ما دعت إليه المدرسة الوصفية الغربية الحديثة وعلى هذا الأساس رأى دي سوسير أنّ الصيغ القليلة أو الشاذة قد تحدث أيضا عملية القياس؛ لأن وظيفة القياس تقوم على توحيد الصيغ القياسية بحيث يجعلها تخضع للاطراد في توحيد الصياغة[4] ، مع الاحتفاظ بخصائص كل لغة، وكان سيبويه يراعي في قياسه الحفاظ على المستوى الصوابي للغة القرآن الكريم، ولغة العرب الفصحاء الذين أوشكوا على الاندثار بفعل عوامل التغيير المختلفة.

1 ينظر: علم اللغة العام: 186 .
2 ينظر: القياس في اللغة: 14 .
3 علم اللغة العام: 184 .
4 ينظر: علم اللغة العام: 184 .

المبحث الثالث: استصحاب الحال

استصحاب الحال مصطلح فقهي في الأصل، وأول من اهتدى إليه واستعمله كمصطلح هو أبو البركات الانباري (ت:577هـ)[1] .

واستصحاب الحال لغة: هو الملازمة واستمرار الصحبة واستدامتها، يقال: استصحب الشيء: لازمه، ويقال: استصحب الرجلَ: دعاه للصحبة، وكل ما لزم شيئاً فقد استصحبه[2].

أمّا اصطلاحاً فهو كما عرّفه ابن الانباري ونقله السيوطي في الاقتراح: " بقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر: إنّما كان مبنياً؛ لأنّ الأصل في الأفعال البناء، وإنّ ما يُعرب منها لشبه الاسم، ولا دليل يدلّ على وجود الشبه فكان باقياً على الأصل في البناء"[3] .

والمقصود به إذا انعدم الدليل من السماع أو القياس في مسألة لغوية ما، فإنّ اللفظ يبقى على حاله وما يستحقه في الأصل،[4] قال السيوطي : " والمسائل التي استدل فيها النحاة بالأصل كثيرة جداً لا تحصى، كقولهم: الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريكه، والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم دليل عليها من الاشتقاق ونحوه، والأصل في الأسماء الصرف والتنكير والتذكير وقبول الإضافة والإسناد"[5] ، وتكمن أهمية معرفة أصول الألفاظ واستصحاب حالها رغم كونها أصولاً مهملة لا وجود لها في الاستعمال اللغوي؛ وذلك لأنّ الأصل الذي عدُل عنه ولم يستعمل يُعد البنية التي ينبغي أنْ تأتي عليها التكملة المستعملة لو لم يعرض لها عارض لتغييرها أي شكل بنوي جديد[6].

وقد نظر المحدثون إلى قضية استصحاب الحال نظراً ينطلق من رؤيتهم الفلسفية والنظرية في تناول اللغة فإنّنا نجد –كما اسلفنا– أنّ المدرسة الوصفية ليست معنية اطلاقا بكل فرضية واحتمال

1 إذ لا نجد قبل ابن الانباري تصريحاً بهذا المصطلح في أصول الدرس اللغوي النحوي .
2 ينظر: المعجم الوسيط: 507/1 ، ومعجم اللغة العربية المعاصرة : 1268/2 .
3 الإغراب في جدل الإعراب: 46 .
4 ينظر: الاقتراح في أصول النحو: 150 .
5 الاقتراح في اصول النحو: 137 .
6 ينظر: العدول عن الأصل في ابنية الكلم: 68 .

ذهني عن اللغة بل يجب أن ينطلق الباحث من اللغة ذاتها ولأجل ذاتها كما يفعل سوسير وأصحاب المنهج الوصفي بعده[1] .

إنّ أصحاب المدرسة التوليدية التحويلية بزعامة جومسكي ترى أنّ للبنية مستوى من مستويات الدراسة :

الأول: المستوى السطحي (البنية السطحية) .

والثاني : المستوى العميق (البنية العميقة) .

ويرى أصحاب هذه المدرسة أنّه لا بد من إيجاد مجموعة محددة من المستويات مرتبة من (الأعلى = المنطوق الفعلي) أي (الأسفل = الأصل المفترض) "، وتستطيع معه أن تنتج جميع المقولات عن طريق ذكر جميع المتواليات المسموح بها لأعلى مستوى من العناصر، وذكر تكوين كل عنصر عن طريق ذكر عناصر المستوى الثاني، وهكذا دواليك . حتى نذكر أخيراً التكوين الرئيسي لعناصر المستوى الذي يقع قبل المستوى الأدنى"[2]، والغاية من هذه الطريقة كما يرى جومسكي لتسهيل وصف المتواليات القواعدية للفونيمات[3] ثم يشرح جومسكي فكرة الأصل بقوله: "وكل نظرية علمية لابد أن تعتمد على عدد محدود من الملاحظات، وتحاول تفسير الظواهر هذه، ثم التكهّن بظواهر جديدة عن طريق صيانة قواعد عامة طبقا لتراكيب فرضية ... وتعبّر هذه القواعد عن العلاقات البنيوية بين جمل الذخيرة وعدد غير محدود من الجمل التي يولدها نظام القواعد"[4]، وهو ما يعرف بالاشتقاق في اللغة العربية وإنّ الأصل مصدر الماضي في (ضَرَبَ) الذي هو (ضَرْبْ) ويشتق منه المضارع والأمر واسم الفاعل، واسم المفعول والصفة المشبهة وغيرها، وهذا الاصل مستعمل، وقد يكون الأصل غير مستعمل، مثل (قَوَلَ) وهو مصدر (قال) وهكذا .

وهذه القواعد الاشتقاقية من الأصل المستعمل وغير المستعمل معروفة ومستقرة في ذهن المتكلم: " فقد يتوصل المرء إلى نظام للقواعد عن طريق الفطرة أو الحدس أو الملاحظة الأسلوبية الجزئية، أو

1 ينظر: علم اللغة العام: 18.
2 البنى النحوية: 32- 33 .
3 ينظر: المصدر نفسه: 33 .
4 نفسه: 69 .

الاعتماد على خبرة الماضي"[1]، ولإيضاح موقفه من هذه الأصول ودورها في رصد التغيير البنيوي الذي يحدث للكلمة في مستوياتها المورفولوجية كافة نُورد تمثيله بالكلمة الانكليزية (anemy) " مثال ذلك، يرى الكثير من الناطقين بالإنكليزية المتوالية الفونيمية (anemy) يمكن أن تفهم فهما مبهما على أنّها (aname) أو (anaim)، فإذا كان نظام القواعد الذي توصلنا إليه يتألّف من مستوى واحد يتناول الفونيمات فقط لما استطعنا أن نفسّر هذه الحقيقة. أمّا إذا طوّرنا مستوى التمثيل المورفولوجي وجدنا ولأسباب مستقلة أنّنا مضطرون لوضع المورفيمات (a) و(an) و(aim) و(name) التي تتّصل بالأشكال الفونيمية /o/ و/am/ و/aym/ و/neym/، فالنتيجة التلقائية لمحاولة وضع المورفولوجي (الصرف) بأبسط أسلوب ممكن هي أنّنا نجد أنّ المتوالية الفونيمية / aneym/ لها تمثيل مبهم على المستوى المورفولوجي (الصرفي) " وقد سمّاه جناساً تركيباً وحاول أن يتساءل قائلاً: " وهل ان كل حالة من حالات الجناس التركيبي هي حالة حقيقية للابهام، وهل أن كل حالة من حالات الابهام صحيح هي في الحقيقة حالة للجناس التركيبي "[2]، وهنا السبب هو الذي وضع مستوى للمورفولوجي (الصرف) وهو أنّ هذا المستوى يفسر الابهام في /aneym/ ولولاه لبقي الابهام دون تفسير[3] .

هذه النظرة العقلية الذهنية تتفق كثيراً والتحليل اللغوي العربي الذي رأيناه عند سيبويه وشيوخه في قضية الأصل اللغوي للألفاظ والذي يسميه ابن الأنباري (استصحاب الحال)، ومن المحدثين العرب الذين تناول قضية استصحاب الحال كأصل من الأصول المعتبرة في الصرف الدكتور تمام حسّان في كتابه الأصول وهو يعني باستصحاب الحال (أصل الوضع) الذي بناه القدماء ومنهم سيبويه في كتابه –كما سيأتي– وقد قسم أصول الاشتقاق إلى نوعين:

1. أصل المادة: مثل قتل يقتل قتالا ومقتولاً .... الخ . فأصل المادة هو اشتراكها بالحروف الثلاثة على الترتيب (ق– ت– لَ) .
2. أصل الصيغة: وهي أنّ صورة كل كلمة ممّا تقدّم في (قَتَلَ وأخواتها) ليست مقصورة على هذه الكلمة فحسب، وإنّما هي قالب تصب فيه كلمات ذوات اشتقاقات أخرى[4]، وحين يتقاطع

1 البنى النحوية: 75 .
2 المصدر نفسه: 113 .
3 ينظر: المصدر نفسه: 114 .
4 ينظر: الأصول دراسة ايستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: 116 .

هذان الأصلان أصل الصيغة وأصل المادة ينتج عنهما أصل مجرد في الذهن أو نموذج وصورة معقولة لا منطوقة يحاول اللغوي أن يكشف عنها مثل كلمة (قال) و (يقول) و (قل) و(قولا) و(أقوال) و(قوّال) و (مقول) ...الخ، فيجد أنّ القاف واللام لم تتغير ولكن الذي يتغير هو (عين) الكلمة (الواو) فتارة مديّة في المضارع (يقول) ويراها (ساكنة) في المصدر ويراها متحركة في جمع المصدر وفي صيغ المبالغة عندئذ يقرر أنَّ عين الكلمة هي (الواو) لا (الألف) التي ظهرت في (قال) الفعل الماضي ومن هنا أدركنا أصل الوضع من خلال الأصل الاشتقاقي وأصل الصيغة[1].

وكما تنتمي (قال) "التي في النطق الى (قَوَل) التي في الذهن كذلك الحال مع بقية الأفعال والأسماء، ومعنى هذا أنَّ التجريد كفيل بالتفسير والكشف، فأصل الوضع هو: " فكرة مجردة تعتبر ثابتاً من ثوابت التحليل اللغوي ترُدُ إليه أنواع الكلمات المختلفة وتستأنس به شواردها[2] وأوابدها[3] " [4] .

ويرى أنّ الاشتقاق والتغيير ما هو إلا عدولٌ عن الأصل المفترض الذهني، وهي الصورة المجردة للكلمة غير المنطوقة التي تتحقق بالأمثلة عند النطق، كما مثلنا في (ق- ت- ل) و (ق – و – ل)، والعدول مطرد وهو قياس يخضع لقواعد الصرف العربي من إعلال أو إبدال أو نقل أو قلبٍ ...الخ، وعدول غير مطرد فهو شاذ ولا يقاس عليه[5].

ويذهب إلى أنّ هذه الأصول إنّما تدرك من خلال السامع والمتكلم من أصحاب السليقة[6]، وهو ما عرضناه قبل هذا عند المدرسة التحويلية آنفة الذكر.

وبعد هذا العرض لآراء القدماء من العرب، وعلماء اللغة المحدثون نورد بعض الأمثلة على هذا الأصل في كتاب سيبويه لنرى كيف عالجها سيبويه وفق منهجه اللغوي.

ومن مراعاة سيبويه لقضية الأصل ذهابه إلى أنّ العرب تأخذ بعين الاعتبار الأصل في مجاري ألفاظها ولها فيها أحكام منها بقاؤها على الأصل وهو المعدم، ومنها الخروج عن الأصل، ومنها التعليل بالأصل.

1 ينظر: الأصول: 117 .

2 الشوادر : هي المشتقات .

3 الأوابد: هي الجامدة ومن طابعها انها محصورة بعدد غير قابلة للزيادة والنقص. ينظر: الأصول: 115 .

4 ينظر الأصول : 115 .

5 ينظر: الأصول: 134-135 .

6 ينظر: المصدر نفسه: 139 .

فما جاء على الأصل: قوله في باب (ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها)، قال: " وقد قال قوم في مفعلة، فجاءوا بها على الأصل كما قال: أجْودتُ، فجاءوا بها على الأصل؛ وذلك قول بعضهم (إنّ الفكاهة لمقودة إلى الأذى)، وهذا ليس بمطرد، كما أنّ أجودتُ ليس بمطرد"[1] .وكان القياس أنْ يقول (مِقودةٌ)، لكن المتكلم جاء بها على الأصل .

ومنها ما خرج عن أصله الذي وضع له، وقد وضع عنوانا لأحد أبواب كتابه اذ يقول: " هذا باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب" [2]، قال: "واذا كانت الكسرة قبل الواو ثم كان بعدها ما يقع عليه الإعراب لازما، أو غير لازم، فهي مبدلة مكانها الياء؛ لأنّهم قد قلبوا الواو في المعتل الأقوى ياء، وهي متحركة ؛ لما قبلها من الكسر، وذلك نحو: القيام، والثيرة، والسياط ... وقالوا: قنية للكسرة وبينهما حرف، والأصل قنوة [فكيف اذا لم يكن بينهما شيء]"[3] .

فسيبويه يرى أنّ الواو التي هي قبل الحرف الأخير [حرف الإعراب] تقلب ياءاً إذا سبقت بكسرة وذلك للمجانسة الصوتية فهو دليل على الخروج عن الأصل وقد ذكر الأصل الذي هو (قنوة) .

وأمّا ما يعلّل به سيبويه بناء على الأصل فهو كثير في كتابه، قال في باب (ما ينصرف وما لا ينصرف) : " فاذا حقّرت، قلت : أخيضر، أحيمر، وأسيود. فهو على حاله قبل أنْ تحقّره؛ من قبل أنّ الزيادة التي أشبه بها الفعل مع البناء ثابتة"[4] . من كل هذا نستنتج أنّ استصحاب الحال من الأصول الكاشفة للحقائق التركيبية للمفردات العربية، وهو إنتاج عقلي ذهني يعتمد الملاحظة والاستقراء، مع الحفاظ على روح اللغة وذاتها لا من خلال الافتراض المجرد الذي لا يدعمه شيء من الحقيقة، وهذا بالضبط ما فعله سيبويه فكانت افتراضاته مبنية على الحقائق من خلال اكتشاف الروابط بين الاشكال المختلفة لمتشابهات الأصول، فالنحو التوليدي التحويلي يقترب كثيراً من المعطيات الفنية في قضية استصحاب الحال، وكذلك المنهج الوصفي يقترب لا من حيث المبدأ في الاستصحاب بل من حيث الإجراء وهو النظر في اللغة من خلال اللغة .

1 الكتاب: 350/4 .
2 المصدر نفسه: 387/4 .
3 المصدر نفسه: 388/4 .
4 المصدر نفسه: 193/3 .

الخاتمة

في ختام هذا البحث الذي أوجزنا القول فيه ما استطعنا؛ وذلك لتشعبه واتساعه فعليه مدار النظر اللغوي للغتنا العربية، وما بحثنا إلا نواة لمشروع أكبر في قادم الأيام لدراسة أصول الصرف العربي وفق المنظور الحديث بأدوات معرفية لها من الحاضر عدة ومن الماضي أساساً ومنطلقاً، ويخلص البحث إلى نتائج عدة نجملها بالآتي:

1. مثّل كتاب سيبويه الوجه الحقيقي لما كان سائداً في عصره من آراء ومناهج سواء لشيوخه أو له كما بينا .
2. رغم اشتراك الصرف مع النحو في الأصول عند القدماء فإنّ دراسة الكلمة مفردة ومحاولة تأصيلها والكشف عنها لتختلف اختلافا كبيراً عن دراسة الجملة وهذا ما وجدناه حاصلاً وواضحاً في باب التعليل، فالعلل الصرفية تختلف عن العلل النحوية وكذا بقية الأصول بدرجات متفاوتة.
3. تقارب المناهج الحديثة من الوصفية والتحويلية في قضية الأصول الصرفية من منهج سيبويه الذي سبقها بقرون بل قد يتفوق عليها لأنّ لكل لغة أسلوب خاص ومميز بالدراسة .
4. وجود الحالة الملحّة إلى دراسات معمّقة في هذا السبيل لتكشف الكثير ممّا لا يمكن توضيحه من خلال هذه الوريقات بياناً مستقصياً، ولعل المجامع البحثية أو مراكز الدراسات اللغوية تضطلع بمثله في قادم الأيام، فلم يعد مقبولاً اقتصار دراسة اللغة على اللغوي وحده بل لابد أن يشاركه في ذلك المختصّون في المجالات العلمية الأخرى .

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم .**

1. ارتقاء السيادة في أصول النحو للشيخ يحيى الشاوي المغربي، تح: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار، العراق – الرمادي، ط/1، 1411هـ - 1990م .

2. الأصول دراسة ابتسمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، 1420هـ - 2000م .

3. الأصول في النحو لأبي بكر مُحَمَّد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، د.ت .

4. الأعلام ، خير الدين بن محمود بن مُحَمَّد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، ط/15، 2002م .

5. الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، لأبي البركات الانباري، تح: سعيد الافغاني، دمشق، 1957م .

6. الاقتراح في أصول النحو للسيوطي، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، ط/2، 1427هـ - 2006م .

7. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تح: مُحَمَّد أبو الفضل ابراهيم، المكتبة العصرية، لبنان – صيدا ، د.ت .

8. البنى النحوية، توم جومسكي، ترجمة يؤيل يوسف عزيز، العراق دار الشؤون الثقافية العامة، ط/1، 1987م .

9. التفكير اللساني في الحضارة العربية، د. عبد السلام المسدي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي- ليبيا، ط/3، 2009م .

10. الخصائص لأبي الفتح عثمان ابن جني، تح: مُحَمَّد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، د.ت .

11. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد اليمني الحميري، تح: د. حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن علي الارياني – د. يوسف مُحَمَّد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان و دار الفكر ، دمشق – سوريا ، ط/1، 1420هـ - 1999م .

12. العدول عن الأصل في أبنية الكلم، د. المتولي علي المتولي الأشرم، مكتبة جزيرة ، مصر، العدد، 2003م .

13. علم اللسانيات الحديثة، د. عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء، عمّان، ط/1، 2002م .

14. علم اللغة العام فرديناند دي سوسير ، ترجمة: يؤيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، بغداد- العراق ، 1985م .

15. في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط/2، 1986م .

16. في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، د. خليل احمد عمايرة ، عالم المعرفة للنشر، جدة – السعودية، 1404هـ - 1984م .

17. الكتاب لسيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، ابو بشر، الملقب بسيبويه، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/3، 1408هـ - 1988م .

18. لسان العرب لابن منظور، تح: عبد الله علي الكبير ومُحَمَّد أحمد حسب الله و هاشم مُحَمَّد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة .

19. اللغة بين المعيارية والوصفية، د.تمام حسان، عالم الكتب، ط/4، 1421هـ - 2001م .

20. اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط/3، 1971م .

21. مبادئ تأصيل السماع في كتاب سيبويه، فاطمة مُحَمَّد أمين العمري ومجدي حاج ابراهيم، بحث في مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، العدد/ الثالث، السنة/ العاشرة، 2017م .

22. مختار الصحاح ، لزين الدين ابو عبد الله مُحَمَّد بن ابي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، تح: يوسف الشيخ مُحَمَّد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت- صيدا، ط/5، 1420هـ - 1999م .

23. مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، تح: مُحَمَّد أبو الفضل ابراهيم، القاهرة، ط/2، 1974م .

24. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، احمد بن مُحَمَّد بن علي المقري الفيومي، المكتبة العلمية ، بيروت، د.ت.

25. معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، ط/1، 1429هـ - 2008م .

26. المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، دار الدعوة، مصر – القاهرة، د.ت .

27. منطق العرب في علوم اللسان، د. عبد الرحمن الحاج صالح، موفيم للنشر، الجزائر، 2013م .

28. المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، د. نوزاد حسن أحمد ، منشورات دار دجلة – الأردن، ط/1، 1998 م .

الرسائل والاطاريح :

29. الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو، رسالة دكتوراه، أمان الدين حتحات، جامعة حلب ، كلية الآداب، 1414هـ - 1993م .

30. الأصول في كتاب سيبويه " دراسة في الأصول النحوية والصرفية في الكتاب" رسالة ماجستير للطالب عبد الحليم عبد الله / كلية الآداب والعلوم الانسانية/ جامعة حلب / سوريا .

المجلات والبحوث :

31. العلل الصرفية الدلالية في كتاب سيبويه، للباحث د. حامد عبد المحسن كاظم، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العددان/ 3-4، المجلد/7، 2008م .

32. القياس في اللغة بين علماء العربية و دي سوسير، مفاهيم وتطبيقات، د. دوكوري ماسير ، مجلة جامعة المدينة العالمية، العدد/ الثاني، ماليزيا، 2012م .

33. كتاب سيبويه في دائرة ضوء علم اللغة الحديث، د. يونس علي يونس، بحث منشور في مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد/35، العدد/8، 2018م .

34. مظاهر التعليل في كتاب سيبويه، بحث لسناء على حسين، مجلة دواة ، المجلد/الخامس ، العدد/ الثامن عشر، السنة الخامسة، 2018م .